# الملخص

يعالج البحث موضوع (**المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري**) دراسة مقارنة / كيفية تحقق المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري، باعتبار أن الضباط يتولون مناصب عديدة اهمها مناصب الآمرة والقيادة في الجيش ويشكلون اعلى حلقات القيادة وحسب ترتيب مناصبهم.

تم تناول ماهية المسؤولية الجزائية الناشئة عن الإخلال بالقانون العسكري لضباط الجيش وبيان مفهومها واساسها وشروطها وسببها وموانعها واسباب الاباحة وتطبيقات المسؤولية الجزائية واثارها والاحكام الاجرائية الخاصة بالدعوى الجزائية.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وخاتمة.

**الفصل الأول** ماهية المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الإخلال بالقانون العسكري ، وقد خصصنا له ثلاث مباحث ، يتطرق المبحث الأول الى مفهوم المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الإخلال بالقانون العسكري وأساسها، وتوزعه على مطلبين، المطلب الاول تعريف المسؤولية الجزائية لغة" واصطلاحا"، والمطلب الثاني أساس المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري، والمبحث الثاني شروط المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الإخلال بالقانون العسكري وسببها، حيث تطرقنا في المطلب الاول الى شروط المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري ، والمطلب الثاني سبب المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري ، والمبحث الثالث موانع المسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري واسباب الاباحة وتم توزيعه على مطلبين الاول يتناول موانع المسؤولية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري ، والثاني يتعلق بأسباب الاباحة لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري.

**الفصل الثاني:** فقد تضمن الأحكام الاجرائية الخاصة بالجرائم العسكرية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري ، وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول الاحكام الاجرائية في مرحلة ما قبل المحاكمة تم توزيعه على ثلاث مطالب، المطلب الاول حالات تشكيل المجلس التحقيقي والاجراءات التحقيقية ، والمطلب الثاني قرار المجلس التحقيقي ، والمطلب الثالث توجيه التهمة والإحالة إلى المحكمة ، والمبحث الثاني تضمن الاحكام الاجرائية في مرحلة المحاكمة تم توزيعه على ثلاث مطالب، المطلب الاول إجراءات المحكمة ، والمطلب الثاني سلطة المحكمة العسكرية والاحكام التي تصدرها ، والمطلب الثالث الاجراءات في المحاكمة الغيابية، والمبحث الثالث طرق الطعن بالأحكام القضائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري وتم توزيعه على

اربعه مطالب الاول الاعتراض على الحكم الغيابي ، والثاني التمييز، والثالث تصحيح القرار التمييزي، والرابع إعادة المحاكمة.

**الفصل الثالث:** تطبيقات المسؤولية الجزائية لبعض الصور الجرمية لضباط الجيش الناشئة عن إخلال بالقانون العسكري واثارها وخصصنا له ثلاثة مباحث ، المبحث الأول الجرائم الماسة بأمن الدولة توزعت على ثلاث مطالب الاول الجرائم المتعلقة بالعدو ، والثاني جرائم الآمرة ، والثالث جرائم معاونة العدو، المبحث الثاني تضمن الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية توزعت على ثلاث مطالب جريمة التغيب والغياب والهروب ، والمطلب الثاني تضمن الجرائم المرتكبة على المال، والمطلب الثالث الجرائم المتعلقة بالانتظام العسكري، والمبحث الثالث الآثار الاجرائية للمسؤولية الجزائية لضباط الجيش الناشئة عن الاخلال بالقانون العسكري وتم تقسيمة على ثلاث مطالب الاول يتعلق بالجزاء الانضباط والثاني الجزاء الجنائي والمطلب الثالث آثار الجزاء الانضباطي والجنائي على المركز الوظيفي للضابط العسكري (المحكوم عليه).

وبعد أن انهينا موضوع الرسالة بخاتمة اوجزنا فيها ما تم التوصل من المقترحات كان اهمها مقترح الباحث على المشرع بإعطاء حق للضابط المقصر بالاعتراض على قرار المجلس التحقيقي لدى أمر الاحالة اذا كان قرار مجلس التحقيقي مجحفاً بحقه من القرار، وكذلك ضرورة توحيد مدد التوقيف لكافة الرتب العسكرية لتكون مدة التوقيف مدة واحدة.

وغير ذلك من المقترحات قد وجدناها مفيدة ودعونا الى الاخذ بها من قبل المشرع العراقي، سائلين المولى عز وجل أن نكون قد قدمنا شيئا" لعله يكون من مصلحة الجيش والمؤسسة العسكرية.

والله من وراء القصد.